

Distr.: General
7 August 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ من الممثلة الدائمة لقطر (S/2017/628)، واللتين تضمنتا العديد من المغالطات والأكاذيب بشأن عضوية مصر في مجلس الأمن، يهمني في هذا السياق توضيح الحقائق التالية التي تدحض مضمون الرسالتين القطريتين، واللتين قد لا تستحقان في حقيقة الأمر عناية الرد عليهما لولا تعميمهما كوثيقة من وثائق مجلس الأمن:

- من الطبيعي ألا تتفهم دولة قطر، التي تتخذ من دعم الإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول سياسة لها، التزام كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن بينها مصر، وفقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن الملزمة بمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وهو ما يفرض على مصر كشف ممارسات وأنشطة دولة قطر، التي تقدم الدعم المالي والأيدولوجي للجماعات الإرهابية، والتي لم يقتصر نشاطها على دول منطقة الشرق الأوسط، وإنما طال دولاً أخرى عديدة حول العالم.
- تعمل مصر جاهدة على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بل وتطالب دوماً وتؤكد على ضرورة تنفيذها الكامل من قبل كافة الدول، وضرورة محاسبة مجلس الأمن للدول التي لا تمتثل لتلك القرارات. ومن هذا المنطلق، وعلى ضوء ما تقضي به قرارات مجلس الأمن من ضرورة التعامل مع حالات عدم الامتثال لقراراته، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر ما تقضي به الفقرة ٤٧ من قرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، فإن مصر قد طالبت مجلس الأمن بالتحقق فيما يتردد عن قيام النظام القطري في حالات محددة بدعم الإرهاب، علماً بأن مصر على يقين، بما هو متوافق عليه دولياً، بأن دعم الإرهاب سواء بالتمويل، أو إمداده بالسلاح، أو توفير الملاذ الآمن له، أو التحريض عليه والترويج له، يعتبر جريمة لا تقل وطأة وجسامة عن العمل الإرهابي ذاته، وتتطلب محاسبة الضالعين فيه.
- وفي ذات السياق، فليس من المستغرب أن نجد أن الممثلة الدائمة لقطر تنبري منفردةً بالإشارة في رسالتها إلى أن مصر تستغل رئاستها للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب بغرض تحقيق أهداف سياسية خاصة ومحاولة تصفية حسابات مع دول معينة، وهو ادعاء لا يفنده سوى التقدير والإشادة من جانب



الجميع بالجهد الكبير الذي تقوم به مصر في رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب، وسعيها إلى قيام اللجنة بأداء مهامها المتعلقة بمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلاً عن سعي مصر في رئاستها للجنة إلى تضمين برنامج عمل اللجنة اجتماعات وإحاطات مفتوحة حول كافة جوانب وجهود مكافحة الإرهاب، سواء كانت متعلقة بموضوعات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومنع تمويل الإرهاب، ومنع توفير الملاذ الآمن للإرهابيين، ومنع إمداد الإرهاب بالسلاح، ومنع استخدام الإرهاب للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

- إن سجل كل دولة سواء في مجال مكافحة الإرهاب أو دعمه معلوم للجميع. فالجميع يعرف ويُدرك السجل المعروف لدولة قطر في دعم الإرهاب سواء سوريا أو العراق أو ليبيا أو غيرها من الدول الأخرى، وهو أمر أبرزته تقارير صادرة عن فريق الخبراء المعني بليبيا التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وسبق عرضها على مجلس الأمن.
- على إثر استمرار مُعاناة مصر وغيرها من الدول بشكل مباشر وغير مباشر من دعم دولة قطر للإرهاب، وقيامها بإمداد الإرهابيين بالمال والسلاح، بادرت مصر مع شركائها من دول المنطقة، تُعاني من دعم دولة قطر للإرهاب، بالتحرك واتخاذ إجراءات وتدابير مضادة جماعية اتساقاً مع أحكام القانون الدولي، على ضوء مخالفة قطر لالتزاماتها الدولية بمكافحة الإرهاب. وقد جاءت تلك التحركات والتدابير امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي تطالب المجتمع الدولي والدول بالتصدي للإرهاب والأنظمة الداعمة له وببذل الجهود في هذا الصدد على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وفقاً لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.
- لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بين توقيت وسياق إبرام مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وقطر حول منع تمويل الإرهاب، التي أشارت إليها رسالة الممثلة الدائمة لقطر، والتدابير التي اتخذتها مصر وعدد من الدول العربية إزاء دولة قطر على إثر دعمها وتمويلها للإرهاب، والتي لم يكن من المتصور قيام دولة قطر بتوقيعها لولا كشف ممارساتها من قبل مصر والدول التي اتخذت تلك التدابير.

في النهاية، نود التأكيد على أن مصر ستظل على عهدتها دولة تحترم القانون الدولي، والتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات الأمم المتحدة سواء كانت صادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وسنواصل بلا كلل أو ملل السعي للتنفيذ الكامل لتلك القرارات، بكل ما تتضمنه من أحكام بما في ذلك إبراز حالات عدم الامتثال، والمطالبة بحاسبة الدول التي تنتهك تلك القرارات، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. فليس من المعقول أو المقبول أنه في الوقت الذي يقوم فيه المجتمع الدولي، ومصر في طبيعته، بالسعي لبناء استكمال الهيكل القانوني لجهود مكافحة الإرهاب، تقوم دولة قطر بالسعي لهدم ذلك الهيكل بانتهاكات المستمرة لقرارات مجلس الأمن دون خشية أو موارد، وتتشدق بكونها من الأطراف الفاعلة في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والسلام والتنمية.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عمرو أبو العطا

السفير

المندوب الدائم